

تقرير مدقق الحسابات المستقل

السادة / المساهمين المحترمين
شركة الفردوس القابضة والشركة التابعة لها
شركة مساهمة عامة
دبي - الإمارات العربية المتحدة

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

عدم إبداء الرأي

لقد تم تعييننا لتدقيق البيانات المالية الموحدة لشركة الفردوس القابضة (ش.م.ع) والشركة التابعة لها ("المجموعة")، والتي تتألف من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ مارس ٢٠٢٣، بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحد، التغييرات في حقوق المساهمين الموحد والتدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات التي تشتمل على ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

نظراً لأهمية الأمور المنصوص عليها في فقرات أساس عدم إبداء الرأي أدناه لم نتمكن من الحصول على أدلة التدقيق الكافية والمناسبة التي توفر لنا أساساً لإبداء رأينا حول تدقيق البيانات المالية الموحدة. وبناءً عليه، لا نبدي رأياً حول تدقيق البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

أساس عدم إبداء الرأي

(أ) الذم المدينة من بيع المحفظة الإستثمارية

كما تم الإفصاح عنها في إيضاح ٦ حول هذه البيانات المالية الموحدة، هناك مبلغاً وقدره ٣٢٦,٧٨٩,٧٠١ درهم (٣١ مارس ٢٠٢٢ - ٣٢٦,٧٨٩,٧٠١ درهم) مستحق من الشركة العربية الإسلامية للتأمين، لابوان، ماليزيا وهو مبلغ من بيع الشركة التابعة للمجموعة، شركة مجموعة الفردوس المحدودة للفنادق وموجوداتها الإستثمارية والتمويلية الإسلامية، والمشار إليها مجتمعة "المحفظة الإستثمارية". كان هذا المبلغ مستحق السداد بحلول ٣١ مارس ٢٠١١ ولكنه لا يزال قائماً كما بتاريخ هذه البيانات المالية الموحدة. يرى مجلس الإدارة بأنه سيتم تحصيل هذا المبلغ بالكامل إذا تم بيع الموجودات من قبل الشركة العربية الإسلامية للتأمين، لابوان. مع ذلك، لم يتم تزويدنا بدليل تدقيق كاف ومناسب لدعم إستنتاج الإدارة هذا. وبناءً على ذلك، لم نتمكن من تحديد فيما إذا كان هناك أي مخصص متطلب مقابل المبلغ المدين. إن التقرير حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢ لم يبد رأياً بشأن هذا الأمر.

(ب) دفعات مقدماً مقابل شراء عقار

كما تم الإفصاح عنه في إيضاح رقم (٧-أ) حول هذه البيانات المالية الموحدة، هناك مبلغاً وقدرة ٢٨٩,٩٣٩,٩٨٤ درهم (٣١ مارس ٢٠٢٢ - ٢٨٩,٩٣٩,٩٨٤ درهم) تم دفعه من خلال طرف ذو علاقة لشراء أرض في دبي. تعهد الطرف ذو العلاقة بتأمين مبلغ وقدرة ٢٨٩,٩٣٩,٩٨٤ درهم (٣١ مارس ٢٠٢٢ - ٢٨٩,٩٣٩,٩٨٤ درهم) عن طريق تخصيص عقارات للمجموعة ذات قيمة عادلة ليست أقل من نفس المبلغ. ومع ذلك، وحتى تاريخه، لم يتم تخصيص أي عقارات ولم يتم تزويدنا بدليل تدقيق كاف ومناسب لدعم امكانية استرداد هذا المبلغ. بناءً عليه، لم نتمكن من تحديد فيما إذا كان هناك أي مخصص متطلب مقابل الدفعات مقدماً لشراء عقار. إن التقرير حول البيانات المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢ لم يبد رأياً بخصوص هذا الأمر.

تقرير مراقب الحسابات المستقل لشركة الفردوس القابضة (ش.م.ع) والشركة التابعة لها للسنة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣ (تتمة)

التأكيد على أمور هامة

نلفت الإنتباه بخصوص بيان (ج) حول البيانات المالية الموحدة. كما ورد في هذا البيان، تكبدت المجموعة خسائر بمبلغ ٩٣٠,٠٢٠ درهم للسنة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣ (٣١ مارس ٢٠٢٢ - ١,٥٢٣,٢٨٠ درهم)، وبلغت خسائرها المتراكمة مبلغ ٤٣,٣٨٧,١٣٦ درهم كما في ٣١ مارس ٢٠٢٣ (٣١ مارس ٢٠٢٢ - ٤٢,٤٥٧,١١٦ درهم). على الرغم من هذه الحقيقة، تم إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة على أساس مبدأ الإستمرارية نظراً لأن الإدارة ترى بأن العمليات المستقبلية للمجموعة ستكون قادرة على دعم أعمالها والوفاء بالتزاماتها عند إستحقاقها. وعلاوة على ذلك، واصل المساهم الرئيسي دعمه المالي خلال السنة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣ والتزم بمواصلة هذه الدعم في المستقبل المنظور.

أمور أخرى

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢ تم تدقيقها من قبل محاسب قانوني آخر والذي لم يعطي إستنتاجاً ولم يبدي رأياً على البيانات المالية الصادرة في ١٥ يونيو ٢٠٢٢ بخصوص الأمور الواردة أعلاه.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن هذه البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد والعرض العادل للبيانات المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والاحكام المعنية من النظام الأساسي للمجموعة والقانون الإتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ في دولة الإمارات العربية المتحدة، وعن الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية موحدة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كان ذلك نتيجة لاحتيايل أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار على أساس مبدأ الاستمرارية والإفصاح، كما هو مناسب، عن الأمور ذات العلاقة بمواصلة أعمال المجموعة على أساس مبدأ الاستمرارية وإستخدام مبدأ الإستمرارية كأساس للمحاسبة إلا إذا كانت الإدارة تنوي تصفية المجموعة أو إيقاف أعمالها، أو انه ليس لديه بديل واقعي لذلك. يتحمل مسؤولي الحوكمة مسؤولية الاشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. ومع ذلك، نظراً للأمور المنصوص عليها في قسم أساس عدم إبداء الرأي أعلاه، لم نتمكن من الحصول على أدلة التدقيق الكافية والمناسبة التي توفر لنا أساس لإبداء رأينا حول تدقيق البيانات المالية الموحدة، وإننا لا نبدي رأياً حول تدقيق البيانات المالية الموحدة للمجموعة. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين إلى جانب متطلبات أخلاقيات المهنة ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد أستوفينا جميع مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ولقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين.

في إطار عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، نقوم بإجراء الأحكام المهنية مع إبقاء مبدأ الشك المهني خلال عملية التدقيق.

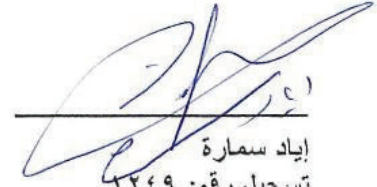
تقرير مراقب الحسابات المستقل لشركة الفردوس القابضة (ش.م.ع) والشركة التابعة لها
للسنة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣ (تتمة)

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

كما نشير، وفقاً لمتطلبات القانون الإتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ في دولة الإمارات العربية المتحدة، إلى أنه بإستثناء الأمور المشار إليها في فقرات اساس عدم إبداء الرأي:

- (١) لقد حصلنا على جميع المعلومات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا.
- (٢) تم إعداد البيانات المالية الموحدة، من كافة النواحي الجوهرية، وفقاً للأحكام المعنية من القانون الإتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ في دولة الإمارات العربية المتحدة، والنظام الأساسي للمجموعة.
- (٣) تحتفظ المجموعة بسجلات محاسبية منتظمة.
- (٤) تتفق المعلومات المالية الموحدة الواردة في تقرير أعضاء مجلس الإدارة مع الدفاتر المحاسبية للمجموعة.
- (٥) لم تقم المجموعة بشراء أو الإستثمار في الأسهم أو الأوراق المالية خلال السنة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣.
- (٦) يبين الإيضاح ٧ حول البيانات المالية الموحدة الإفصاحات الجوهرية مع الأطراف ذات العلاقة والشروط التي اعتمدت عليها.
- (٧) إستناداً إلى المعلومات التي تم توفيرها لنا، لم يسترعر إنتباهنا ما يستوجب الإعتقاد بأن المجموعة قد خالفت، خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣، أي من الأحكام المعنية من القانون الإتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ في دولة الإمارات العربية المتحدة أو النظام الأساسي للمجموعة على وجه قد يكون له تأثير جوهري على أنشطتها أو مركزها المالي كما في ٣١ مارس ٢٠٢٣.
- (٨) إستناداً إلى المعلومات التي تم توفيرها لنا، لم يتم إجراء أية مساهمات إجتماعية خلال السنة.





إياد سمارة
تسجيل رقم: ٢٢٤٩
رودل الشرق الأوسط
محاسبون قانونيون

٢٠ يونيو ٢٠٢٣
دبي - الإمارات العربية المتحدة